

Distr.: General
7 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام
في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في
مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من لجنة الأمم المتحدة لتنسيق الاتصالات، ومؤتمر حقوق الإنسان
لأقليات بنغلاديش، والرابطة الدولية لعلم النفس التطبيقي، والرابطة الدولية
لمدارس الخدمة الاجتماعية، والمجلس الدولي للمرأة، واتحاد المحاميات الدولي،
والاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن القانونية، والجمعية الدولية لدراسات
الإجهاد الناجم عن الصدمة النفسية، والاتحاد الدولي لعلم الإنسان وعلم
الأعراق البشرية، والمجلس الوطني للمرأة بالولايات المتحدة، والمجلس العالمي
للعلاج النفسي، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

170113 150113 12-63422X (A)



البيان

الصحة العقلية والعنف ضد المرأة

نحن، المنظمات الدولية غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأعضاء لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالصحة العقلية، التي تعمل تحت إشراف مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية مع الأمم المتحدة، نلتزم بتعزيز الصحة العقلية والنفسية والرفاه المجتمعي، واتقاء الأمراض العقلية وحالات الاكتئاب العاطفي ومعالجتها، وتحسين أداء خدمات الصحة العقلية ونوعيتها وذلك من خلال الدعوة والتعليم في الأمم المتحدة. وتاريخياً، لم يكن يجري تناول المسائل المتعلقة بالصحة العقلية إلا بقدر قليل في المناقشات في الأمم المتحدة أو كانت تُغفل في المناقشات، غير أن هذا التوجه أخذ في التغير، حسبما يشهد إدراج الصحة العقلية في الإعلان السياسي الذي صدر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية والسيطرة عليها. وقد أقرت منظمة الصحة العالمية بأهمية تعزيز الصحة العقلية بالنسبة لجميع الناس في ميثاقها الذي ينص على أن "الصحة هي حالة تتمثل في المعافاة التامة من الأمراض البدنية والعقلية والاجتماعية وليس في مجرد انعدام الأمراض أو العلل. والتمتع بأعلى مستوى صحي يمكن تحقيقه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، بدون تمييز على أساس العرق أو الديانة أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية. وصحة جميع الشعوب هي عنصر أساسي لتحقيق السلم والأمن وتتوقف على التعاون في أكمل صوره بين الأفراد والدول". وشهد هذا التوجه الجديد لإدراج الصحة العقلية قدراً أكبر من التطوير في خطة العمل العالمية للصحة العقلية لمنظمة الصحة العالمية للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠.

وربما لا يكون هناك موضوع أكثر أهمية لمعالجة المخاوف العالمية للصحة العقلية من القضاء على العنف ضد النساء والفتيات ومنعه. والحقيقة المؤلمة هي أن الاكتئاب يمثل بالفعل ثالث أكبر عبء مَرَضِي على هذا الكوكب. ونظراً لأن الاكتئاب أكثر انتشاراً بنسبة ٥٠ في المائة بين الإناث عن الذكور، فتشير منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٨) إلى أنه يشكل بالفعل السبب الرئيسي لعبء المرض بين النساء في جميع البلدان ومستويات الدخل. وعلاوة على ذلك، تشير النماذج الحديثة للاكتئاب بين الذكور إلى أن التصرفات العدوانية وتعاطي المواد المخدرة هي أعراض "نمط الاكتئاب الذكوري". وتفاعل هذين الشكلين للاكتئاب لدى الجنسين له آثار ضارة خصوصاً عندما يؤثر تعاطي المواد المخدرة والعنف على الأسر والمجتمعات المحلية. وتتوقع منظمة الصحة العالمية أن يكون الاكتئاب هو العبء المرضي رقم

واحد بحلول عام ٢٠٣٠. وهكذا، فمن المهم بشكل ملح معالجة التفاعل بين قضايا الصحة العقلية والعنف ضد النساء والفتيات بشكل فعال في السياسات العالمية والبرامج الصحية.

والعنف الأسري والاعتداء الجنسي في الأحياء السكنية هي أكثر الأسباب شيوعاً للصدمات النفسية، وسبب المعاناة اليومية لأكثر عدد من الناس. ونوجه الانتباه إلى أن التركيز على الأحوال الخاصة التي تصاحب الكوارث الطبيعية والحروب ينبغي ألا يطغى على أكثر الأسباب السلوكية شيوعاً للمعاناة العقلية، المتمثلة خصيصاً في العنف ضد النساء والفتيات. وقدم نيكولاس كريستوف وشيريل وودن في كتابهما نصف السماء المنشور في عام ٢٠٠٩ أدلة قوية على أن العنف القائم على نوع الجنس منتشر في معظم البلدان النامية وأنه يتسبب في إصابات أكثر بكثير من أي حرب. ومعظم النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٤ سنة، من المحتمل أن يتعرضن للتشويه أو الموت من جراء العنف الذي يرتكبه الذكور ضدنهن أكثر من تعرضهن لذلك من جراء الأمراض الجسدية والحوادث والحرب مجتمعة. وتتمثل أكثر نتيجة مدمرة للاغتصاب في انتحار ضحاياه اللاتي غالباً ما يعتقدن خطأً أنهن جعلن عارا كبيراً على أسرهن.

وكثيراً ما تُغفل أيضاً الآثار الجيلية للعنف ضد النساء والفتيات. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن سلامة الأمهات وصحتهن العقلية لها أثر مباشر على النمو الصحي للرضع. فالأم الضحية والعرضة للصدمات تكون في حالة من الإجهاد البيولوجي المزمن، ولا تستطيع أن تدعم انضباطاً ذاتياً محسوساً لأطفالها، رقيقاً وأساسياً بدون توجيه عبارات قاسية، وهي الظروف البيولوجية الأساسية التي تكفل القدرة على المجاهدة في وقت لاحق في الحياة. وربما يكون الحفاظ على الصحة العقلية والسلامة الجسدية للأمهات الأطفال الصغار هو أقوى تدخل وحيد يرمي إلى تحويل مد الأمراض العقلية حالياً وفي المستقبل.

التوصيات

- صدرت العديد من البيانات والاتفاقيات المتعلقة بوضع المرأة والتوصيات الرامية إلى تذليل المشاكل الرئيسية والقضاء عليها. والمهم هو وضع نقاط مرجعية وجدول زمنية متفق عليها من جانب جميع الدول لقياس التحسن وتحقيق الأهداف المرجوة، مثل تلك المذكورة أدناه. فبدون هذه المساءلة والتنفيذ، لن يتجاوز الأمر مجرد الإشارة إلى المشاكل مراراً وتكراراً بدون إيجاد حلول ناجعة.
- لا بد من تثقيف الفتيات والنساء لكي يرفضن جميع أشكال العنف التي قد تكون جائزة ثقافياً، بما في ذلك جرائم الشرف، وحرق العروس، والاعتداءات بالحامض، والاعتصاب كنوع من العقاب أو كحق من حقوق الذكور، وبتر الأعضاء

التناسلية، والاتجار بالبشر، وضرب الزوجة كنوع من التأديب، والتقليل من قيمة الإناث عموماً خاصة قبل مولدهن وفي سن الشيخوخة.

- يجب أن تشكل الفرص الاقتصادية والتنمية للنساء والفتيات أولوية في القضاء على الفقر، الذي يمثل عنصراً رئيسياً في العنف ضد النساء والفتيات.
- يجب تثقيف الذكور بشأن بدائل العنف وتشجيعهم على الاحتفاء بالمساهمات الفريدة للإناث في الاقتصاد والكرامة الثقافية. ويجب معالجة الاكتئاب الكامن لدى الذكور.
- يجب مواصلة دعم تطوير وتنفيذ تشريعات عالمية لحماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف. ويجب تعزيز ودعم وتوثيق مقاضاة الجرائم العنيفة المرتكبة ضد النساء والفتيات بشكل دقيق وبالتفصيل. ويجب ضمان سلامة النساء اللواتي يتقدمن للإبلاغ عن الجرائم.
- يجب تشجيع استخدام وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية والتكنولوجية في نشر معلومات عن الجهود الناجحة، مثل تلك التي تبذلها منظمة المساواة الآن الكائنة في نيويورك، والتي أقنعت إثيوبيا بتغيير قوانينها بحيث يصبح الرجل مسؤولاً عن الاغتصاب حتى لو وافقت ضحيته على الزواج منه. وتعتبر وسائل الإعلام والتكنولوجيا أدوات قوية أيضاً لتثقيف وإعلام النساء والفتيات والمساعدة في تعزيز المشاركة في المجتمع والقيادة الحكومية في المستقبل.
- يجب أن تولي جميع الدول أولوية قصوى لإجراء بحوث وتجميع تقارير عن قوانين جميع الدول المتعلقة بكل أشكال العنف ضد النساء والفتيات والمقاضاة الجنائية اللاحقة والعقوبات الاقتصادية لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات وذلك كخطوة أولى نحو المساواة.